منهج الشيخ عبد القادر المهاجر في إثبات وجود الله من خلال كتابه (رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب) دراسة تحليلية

The Approach of Sheikh Abdul Qadir Al-Muhajir in Proving the Existence of God through his book (Rafa' Al-Hajib fi Sharh ethbat Al-Wajib) An analytical study

بحث مستل من أطروحة دكتوراه

إعداد:

حميد محمدأمين عزيز

Hameed Mohammed Ameen Azeez

إشراف:

أ.د. عرفان رشيد شريف

جامعة السليمانية/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم الشريعة

البريد الإلكتروني: hameed.ameen@univsul.edu.iq

- تاريخ استلام البحث ٤ / ٩ / ٢٠٢٢
- تاريخ قبـــول النشر ٢٥ / ٩ / ٢٠٢٢

Doi: https://doi.org/10.51930/jcois.21.72.0735



ملخص باللغة العربية

هذا البحث مستل من أطروحة دكتوراه، يدرس منهج الشيخ عبد القادر المهاجر السنندجي الكردي (١٣٠٣هـ) في مسألة إثبات وجود الله تعالى.

كان الشيخ عبد القادر السنندجي من العلماء المتضلعين في العلوم العقلية، له مؤلفات كثيرة كلها في علمي الكلام والحكمة، ومن مؤلفاته كتاب (رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب)، وهو ما زال مخطوطا لم يطبع.

قام الباحث من خلال هذا الكتاب بدراسة أدلة الشيخ عبد القادر على إثبات وجود الله تعالى، ومقارنته بأدلة الفلاسفة والمتكلمين.

وقدّم في البداية دراسة عن أهمية البحث في إثبات وجود الله تعالى، وأن هذه المسألة أول أصل في العقيدة، ويأتي بعدها باقي مسائل العقيدة في الأهمية.

الكلمات المفتاحية:
علم الكلام، وجود الله، العقيدة، رفع الحاجب، الشيخ عبد القادر المهاجر

abstract:

This research is drawn from a doctoral dissertation, studying the approach of Sheikh Abd al-Qadir al-Muhajir al-Sanandji al-Kurdi (1303 AH) on the issue of proving the existence of God Almighty.

Sheikh Abd al-Qadir al-Sanandji was one of the scholars well versed in mental sciences. He has many books, all of them in the sciences of speech and wisdom, and among his books is the book (Raising the Eyebrow in Explanation of Ithbat al-Wajib), which is still a manuscript that has not been printed.

Through this book, the researcher studied the evidence of Sheikh Abdul Qadir to prove the existence of God Almighty, and compared it with the evidence of philosophers and theologians.

At the beginning, he presented a study on the importance of research in proving the existence of God Almighty, and that this issue is the first principle in the belief, and after it comes the rest of the issues of belief in importance.

key words:

Theology, the existence of God, the doctrine, Rafa' Al-Hajib, Sheikh Abdul Qadir Al-Muhajir



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، إلى يوم الدين.

وبعد، فإن مسائل العقيدة والإيمانيات من أهم مسائل الدين، وعليها تبنى الفرعيات، ولذلك جُعلت هذه الأمور أصول الدين في الإسلام. ولقد أكثر العلماء من التأليف فيها، ومن هذه التأليفات كتاب (رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب).

متن الكتاب من تأليف الإمام جلال الدين الدواني (٩٠٨هـ)، وشرحه للشيخ عبد القادر المهاجر السننجي الكردي (١٣٠٣هـ). والكتاب ما زال مخطوطا لم يطبع.

وبعد موافقة جامعة السليمانية/ كلية العلوم الإسلامية على عنوان أطروحتي للدكتوراه (الآراء الكلامية لعبد القادر المهاجر في كتابه "رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب" دراسة تحليلية) قمتُ بالبحث في الكتاب واستخراج الآراء الكلامية للشيخ عبد القادر من الكتاب المذكور، ومنهجه في تناول المسائل الكلامية.

ثم قمتُ باستلال مبحث (وجود الله تعالى) ليكون بحثا منشورا من هذه الأطروحة، حيث إن ذلك جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه.

والسبب في اختيار هذه المسألة، هو أن مسألة إثبات وجود الله تعالى من أهم مسائل العقيدة، فهي الأصل الأول، وباقي المسائل تأتي بعدها في الأهمية.

وقسمتُ البحث إلى مطلب تمهيدي وثلاثة مطالب:

أما المطلب التمهيدي: ففي تعريف موجز بالشيخ عبد القادر وكتابه "رفع الحاجب".

والمطلب الأول: في أهمية البحث في جود الله تعالى.

والمطلب الثاني: في أدلة المتكلمين والحكماء في إثبات وجود الله تعالى.

والمطلب الثالث: في بيان الدليل الذي اختاره الشيخ عبد القادر في كتاب (رفع الحاجب).



المطلب التمهيدي: تعريف موجز بالشيخ عبد القادر وكتابه "رفع الحاجب"

هو الشيخ عبد القادر، المهاجر، المردوخي، التختي، السنندجي، الكردي، ابن الشيخ محمد سعيد، ابن الشيخ أحمد الثاني. ولد بمدينة (سَنَنْدَج) في كردستان إيران عام (١٢١١هـ) (١٧٩٦م).

كان والده (الشيخ محمد سعيد) من خيرة علماء عصره، فبدأ الشيخ عبد القادر بالدراسة عليه، واستمرّ حتى صار من العلماء المرموقين، وبعد وفاة والده عام (١٢٣٦هـ) جلس مكانه للتدريس في مدرسة مسجد (دار الإحسان) بسنندج وعمره آنذاك (٢٥) سنة.

واستمرّ على التدريس والإفادة حتى نشبت فتنة مذهبية في سنندج عام (١٢٧١هـ) هاجر بسببها مع أسرته إلى مدينة السليمانية في العراق.

استقرّ الشيخ عبد القادر بالسليمانية، واستأنف أعماله من التدريس والتأليف والإرشاد، وانتشر صيته وصار مقصد الناس للعلم والاستفادة. وبقي فيها إلى أن توفي في (٢٥/ ربيع الثاني/ ١٣٠٣هـ) (٣٠/ ١/ ١٨٨٦م)، ودفن في مقبرة (سَيْوان). رحمه الله وغفر له.

ترك الشيخ عبد القادر تأليفات كثيرة، كلها في علم الكلام والحكمة، بعضها مطبوع وأغلبها مخطوط، فمنها: تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للتفتازاني، رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب للدواني، شرح رسالة العلم للسيالكوتي، وشرح رسالة الزوراء للدواني، وتعليقات على شرح العقائد العضدية للدواني، وشرح خلاصة العقائد، وغيرها من التأليفات النافعة[١].

ومن أهم تأليفاته: كتاب (رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب). وهو شرح لـ(رسالة إثبات الواجب الجديدة) للإمام جلال الدين الدواني (٩٠٨هـ)، وهي رسالة صغيرة ألفها الدواني وضمّنها جملة من مباحث الإلهيات في العقيدة، وهي مكونة من مقدمة وخاتمة وأربعة عشر فصلا. وعليها شروح كثيرة، ومن أهم شروحها شرح الشيخ عبد القادر المسمى بـ(رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب).

وهو شرح مزجي متوسط بين الإيجاز والإطناب، وقام الشيخ عبد القادر بشرح هذه الرسالة عدة مرات، وبشروح مختلفة، ولم يطبع شيء منها، وبعد حصولي على عدة نسخ خطية قمتُ بكتابة

ثلاثة شروح منها، وهي كما يأتي:

فالشرح الأول كتبه عام (١٢٧٢هـ)، وحصلتُ على نسخة منه في مكتبة الفاتح بتركيا.

والشرح الثاني كتبه عام (١٢٧٣هـ)، حصلتُ على نسخة منه لدى الشيخ علي القرداغي.

والشرح الأخير حصلتُ على نسخة منه في مكتبة مركز (ژين) بالسليمانية، ولم يُعرف متى كتبه، إذ لم يكتب عليها تاريخ، لكن يبدو أن هذا آخر شرح له، حيث إنه كان في حوزته ومكتبته الخاصة إلى آخر عمره، وبقي لدى أولاده وحفدته، وأحال في هذا الشرح إلى بعض مصنفاته التي كتبها في أواخر عهده.

فهذه النسخ الثلاث من هذه الشروح الثلاثة المشار إليها هي التي جهزناها، ونعتمدها في هذه الدراسة لاستخراج آراءه الكلامية منها، وتكون الإحالات إليها.

وعادة ما يستخدم الشيخ عبد القادر في هذا الكتاب أسلوبا كلاميا فلسفيا رفيعا جدا، فهو يجمع معاني كثيرة في جمل قليلة، ويأتي بعبارات تحتاج إلى التوضيحات الكثيرة لبيان مراد صاحبها. ويقوم الشيخ بصياغة دلائله على أساس الأقيسة المنطقية.

ومما يميّز هذا الكتاب من بين كتب الشيخ عبد القادر أنه مزج بين الكلام والفلسفة، فهو ليس كتابا في علم الكلام فقط، ولا كتاب في الفلسفة فقط، بل هو خليط منهما، يقوم ببيان رأي الفلاسفة كما يقوم ببيان رأي المتكلمين، ثم يأتي بمحاكمة بينهما، فيوجّه النقد لكلام أي منهما مما لا يكون دليلا مقنعا لديه.

المطلب الأول: أهمية البحث في جود الله تعالى

إن وجود الله تعالى أكبر الحقائق وأجلاها وأظهرها وأوّلها، يقول الإمام الغزالي[٢]: (اعلم أن أظهر الموجودات وأجلاها هو الله تعالى، وكان هذا يقتضي أن تكون معرفته أول المعارف وأسبقها إلى الأفهام، وأسهلها على العقول). يدلّ على هذه الحقيقة الكبرى الفطر السليمة والعقول الصحيحة والبصائر النيرة، ويهدي إليه العلم والوحي والتاريخ[٣].

فإن ما نراه من حقائق الكون كلها إنما هو فيض عن حقيقة واحدة كبرى، ألا وهي ذات الله تعالى. ومن المحال إدراك ماهية الحقائق المتفرعة الصغرى قبل إدراك منبعها وأصلها الأول، فكان لابدّ إذًا لكي نستطيع التعرف على الكون من التعرف على خالقه أولا[٤].

وقد قال الشيخ عبد القادر المهاجر[٥]: إن موضوع إثبات وجود الواجب أول أصل من أصول العقائد، لتوقّف البواقي عليها، وإنه أسبق مطالبها وأشرفها.

فإن الكلام على وجود الله تعالى تظهر أهميته من أهمية ما يترتب عليه، حيث إن إثبات وجوده تعالى يعني الإيمان به تعالى الخالق الأوحد، وإطاعته وامتثال أوامره، واجتناب نواهيه، والتحرك وفق رضاه، وسير الحياة على الأرض باطمئنان وراحة؛ لكون المؤمن قد فهم حقيقة الوجود، حيث إن جهل هذه الحقيقة هو أصعب وأمرّ ما يعاني منه الملحد الجاحد الذي يكون عيشه ضنكا، لفقدانه أهم ما يحتاجه إليه نفسه وفطرته، ألا وهو معرفة خالقه وربّه[٦].

وقد عني القرآن الكريم بتوجيه نظر الإنسان إلى التفكير في خلق الله تعالى، وعنايته به، وتدبيره لشؤون الكون. وأرشدَ الناسَ إلى التفكر والتدبر في آثار قدرة الله تعالى؛ من السماء والأرض، والنجوم، والجبال، والبحار، والماء، والنار، وحقيقة الإنسان. ولا شك أن النظر في إبداع السماوات، وسير الكواكب في أفلاكها، ودورانها في محاورها دون أن تتصادم، والتأمل في هذا الكون العظيم، ودقة صنعته، وإتقان إبداعه، وتمام رعايته، وكمال العناية به يؤدي بالإنسان إلى نتيجة يقينية هي وجود مبدِع الكائنات، وباريها وراعيها[٧].

وفي هذا يقول الله عزّ وجلّ: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي

تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآَيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} [البقرة/١٦٤].

وقال تعالى: {قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [يونس/١٠١].

وقال تعالى: {وَفِي الْأَرْضِ آَيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ} [الذاريات/٢٠-٢١].

وقال تعالى: {اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآَيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ} [الرعد/٢]. إلى غير ذلك من الآيات.[٨]

كأن الله تعالى يعرض على الإنسان صنعته، ويحثه على فحصها والتنقيب فيها؛ للتعرف على متانتها وكمالها، فيستدل بذلك على وجود صانعها وخالقها القادر العليم الحكيم.

ومع أن إثبات وجود الله تعالى لا يحتاج إلى تلك الكثرة من الأدلة، ولا ذلك الإلحاح عليها، لأن وجوده تعالى أظهر من أن يخفى على من كان له مسكة عقل أو أثارة من علم، وأوضحُ من أن تطال الأدلة حوله وتكثر، ولكن ابتلى الإسلام والمسلمون؛ بل ابتليت البشرية بمن ينكر وجود الله، ومن يلحد في إثباته تعالى، فكان لابدّ أن يتصدّى القرآن الكريم والرسول الأمين لأمثال هؤلاء بالاستدلال على إثبات وجوده تعالى، حتى لا تكون للناس حجة على الله بعد الرسل.

وتتميز الأدلة القرآنية بسهولتها ووضوحها، لأنها تجلب فكر وعقل الإنسان إلى الأدلة الدامغة القاطعة للمتدبر على وجوده تعالى، لأنها تعتمد على الحسّ والواقع، وعلى النظر في النفس وفي الكون، وهي بذلك تلائم العامة والخاصة[٩].

قال الغزالي في ذلك بعد أن أورد آيات من القرآن الكريم؛ استدلالا بها على معرفة الله تعالى[١٠]: (بها ينبغي أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته، لا بقول المتكلمين: إن الأعراض حادثة، وإن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة؛ فهي حادثة، ثم الحادث يفتقر إلى محدِث، فإن تلك التقسيمات والمقدمات، وإثباتها بأدلتها الرسمية يشوش قلوب العوام، والدلالات الظاهرة القريبة من

الأفهام على ما في القرآن تنفعهم وتسكن نفوسهم، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة).

ومع اعتقادنا الجازم بأن هذه الأدلة القرآنية تتسم بالسهولة والبساطة، وتوجه الإنسان إلى التأمل في هذا الكون، وما فيه من تدبير وعناية، وهذا بخلاف أدلة المتكلمين التي تتألف من مقدمات فلسفية ومنطقية قد لا يفهمها الكثير من الناس، إلا أنه ينبغي أن لا ينكر فضل علماء الكلام في تصديهم لأصحاب النحل والعقائد المنحرفة الذين لم يؤمنوا بالله تعالى ولا بالكتاب أصلا حتى يحتج به عليهم(١١)، مع إرجاع العلماء لأكثر تلك الأدلة إلى أصول أدلة القرآن الكريم في ذلك(١٢).

المطلب الثاني: أدلة المتكلمين والحكماء في إثبات وجود الله تعالى

لقد شغلت قضية البرهنة على وجود الله تعالى عقول المتكلمين والحكماء، وتزخر الكتب الكلامية والفلسفية باستدلالات أصحابها على وجود الله تعالى بطرق مختلفة.

ومن المقرّر لدى أهل الإسلام أن البحث عن حقيقة الذات الإلهية غير جائز؛ إذ لا يجدي نفعا، ولا يأتي بنتيجة لأحد، وذلك لعجز البشر عن الوصول إليها، لكن البحث عن أدلة وجود الله تعالى والبرهنة عليه تعالى مطلوب شرعا، ولذلك فقد حرّك مفكرو الإسلام عقولهم وابتكروا مناهج ومسالك كثيرة على وجود الله.

وقد صارت هذه المسألة من أهم القضايا التي شغل بها المتكلمون والحكماء، وسلكوا فيها مسالك كثيرة. ونحن قبل أن نبدأ في بيان المسلك الذي اختاره الشيخ عبد القادر في إثبات وجود الله تعالى نرى أنه من المستحسن بيان أهم مسالك فلاسفة الإسلام ومتكلميهم، ليُعلم أن مسلك الشيخ عبد القادر يتفق مع أي من تلك المسالك، ويظهر الفرق بين دليله وباقي الأدلة.

منهج الحكماء في إثبات وجود الله تعالى:

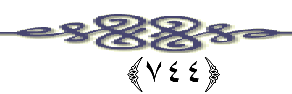
ذهب فلاسفة الإسلام في الاستدلال على وجود الواجب إلى دليل يسمّى بـ(دليل الوجوب والإمكان).

وقد لخّص ابن سينا هذا الدليل فقال[١٣]: (لا شكّ أن هنا موجودا، وكل موجود فإما واجب أو ممكن، فإن كان واجبا فقد صحّ وجود الواجب، وهو المطلوب، وإن كان ممكنا فإنا نبيّن أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود).

وبيان هذا الدليل هو أن في الواقع موجودا، مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها ككونه حادثا أو قديما متحركا أو غير متحرك. وهذه المقدمة يشهد بها كل فطرة.

ثم إن كان ذلك الموجود واجبا فذاك هو المطلوب. وإن كان ممكنا احتاج إلى مؤثر، لامتناع الترجّح بلا مرجّح.

ثم لابد من الانتهاء في المؤثّر إلى الواجب، وإلا لزم الدور أو التسلسل[١٤]، وهما محالان. فثبت



انتهاء الموجودات إلى موجودٍ مؤثرٍ في غيره واجبِ الوجود، وهو المطلوب(١٥).

وهذا الدليل مبنيّ على أن علة احتياج الممكنات إلى المؤثر هو الإمكان؛ وهو مذهب جمهور الفلاسفة(١٦). وذكر ابن رشد أن أول من استخدم من الفلاسفة هذا الدليل هو ابن سينا، فهو الذي نقله إلى الفلسفة(١٧).

وهذا الدليل محتاج إلى إبطال الدور والتسلسل، ولتوقفه على ذلك أعرض عنه بعض الحكماء والمتكلمين، وإلى هذا أشار عضد الدين الإيجي بقوله(١٨): وفي هذا المسلك طرح لمؤنات كثيرة.

منهج المتكلمين في إثبات وجود الله تعالى:

المتكلمون بعد تقسيمهم العالم إلى الجوهر والعرض استدلوا على إثبات واجب الوجود بإمكان كل منهما وحدوثه. بناء على أن علة احتياج الممكن إلى المؤثر هو الحدوث وحده، أو الإمكان مع الحدوث، أو الإمكان بشرط الحدوث(١٩).

وينجلي ذلك بأربعة أوجه:

الوجه الأول: الاستدلال بحدوث الجواهر. وتقريره: قد ثبت أن الأجسام محدَثة، وكل محدَث فله محدِث، فالأجسام مفتقرة إلى المحدِث، وهذا المحدِث هو الله تعالى الواجب الوجود.

فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون محدِث الأجسام ممكنا؟

قلنا: الممكن يحتاج إلى علة، فينتقل الكلام إليها، فإن انتهى إلى واجب ثبت المطلوب، وإلا لزم الدور أو التسلسل(٢٠).

فهذا الدليل يحتاج إلى إثبات مقدمات، وهي:

الأولى: أن العالم بأسره حادث. وقد تكفلوا ببيانها، وبرهنوا لها بأدلة كثيرة.

والثانية: أن كل محدَث فله محدِث. وأكثر المتكلمين على أنها بديهية غير محتاج إلى الاستدلال، إلا أن بعض مشايخ المعتزلة ذهبوا إلى أنها استدلالية وجاؤا بأدلة لها.

والثالثة: بيان إبطال الدور والتسلسل(٢١).

وفي كل هذه المقدمات كلام ومناقشات طويلة. لكن مع كل هذه المؤن لهذا البرهان فهو قد



صار أشهر أدلة المتكلمين في هذا الباب، وهو المشهور بدليل حدوث العالم، ودليل الجوهر الفرد.

ويقال: إن أبا الهذيل العلاف المعتزلي (٢٣٥هـ) هو أول من قال بهذا الدليل. ثم تابعه عليه غيره من المتكلمين معتزلة وأشاعرة(٢٢).

وقال بعض العلماء: إن هذا الاستدلال هو ما سلكه إبراهيم الخليل عليه السلام حينما قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أي: لا أحبهم فضلا عن عبادتهم، لأن الآفل حادث؛ لحدوث عرضه الدال على حدوثه وهو الأفول، وما هو حادث فله محدِث غيره، فلا يكون مبدأ لجميع الحوادث، فلا يكون صانعا للعالم(٢٣).

الوجه الثاني: الاستدلال بإمكان الجواهر. وتقريره: لا شك أن الحقائق والماهيات موجودة، وكل موجود فإما أن تكون حقيقته قابلة للعدم أو لا تكون كذلك، فإن لم تقبل حقيقته العدمَ لما هي هي، كان ذلك الموجود هو واجب الوجود لذاته، وهو المطلوب، وإن كانت حقيقته قابلة للعدم فنقول: كل موجود تكون حقيقته قابلة للعدم فإنه تكون نسبة حقيقته إلى الوجود والعدم على السوية، وكل ما كان كذلك لم يكن وجوده راجحا على عدمه إلا لمرجِّح، وذلك المرجّح لابد وأن يكون موجودا، ثم ذلك المرجّح إن كان ممكنا عاد الكلام فيه؛ ويلزم إما الدور أو التسلسل، وهما محالان، فلابد من الانتهاء إلى واجب الوجود(٢٤).

وهذا الدليل أيضا يحتاج إلى إثبات عدة مقدمات له:

الأولى: كل ممكن يقبل العدم.

الثانية: أن ذلك السبب يجب أن يكون أمرا وجوديا.

الثالثة: الممكن المتساوي لا يترجّح أحد طرفيه على الآخر إلا بسبب.

الرابعة: بيان إبطال الدور والتسلسل(٢٥).

والذي يبدو لي أن هذا الدليل هو نفس الدليل السابق للحكماء، ولا أرى بينهما فرقا، فكل منهما مبني على إمكان الذوات، واحتياج الممكن إلى المؤثر، ثم الوصول إلى المؤثر الواجب الوجود بطريق إبطال الدور والتسلسل. ومع ذلك فإن بعض المتكلمين ذكروه كدليل مستقل خاص بهم

مغاير لدليل الحكماء[٢٦]! فكان الأولى أن يصرّحوا بأن هذا البرهان اشترك فيه الحكماء والمتكلمون.

وقد أشار الإمام الرازي إلى ذلك بقوله[٢٧]: (المسلك الثاني: الاستدلال بإمكان الأجسام على وجود الصانع تعالى. وهو عمدة الفلاسفة).

وقال أيضا[٢٨]: (الناس قد توصّلوا إلى إثبات واجب الوجود بطرق. فمن الناس من توصّل بطريقة الإمكان وهي معتمد الحكماء).

الوجه الثالث: الاستدلال بحدوث الأعراض. وذكروا من الأعراض التي لا يقدر عليها البشر نوعين:

الأول: دلائل الأنفس. مثل ما نشاهد من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما ودما، إذ لابد لهذه الأحوال الطارئة على النطفة من مؤثر صانع حكيم، لأن حدوث هذه الأطوار لا من فاعل محال، وكذا صدورها عن مؤثر لا شعور له، لأنها أفعال عجز العقلاء عن إدراك الحِكَم المودعة فيها.

الثاني: دلائل الآفاق. بعضها سفلية عنصرية، كالاستدلال بأحوال الحيوان والنبات والمعادن، وبعضها علوية، كالاستدلال بأحوال الأفلاك والكواكب[٢٩].

قال الإمام الرازي[٣٠]: (وهذه الطريقة دالة على الذات وعلى العالمية، وهي طريقة مَن تأمَلها ورفض عن نفسه المقالات الباطلة وجد نفسه مضطرة إلى الاعتراف بإثبات المدبّر عند مشاهدة خِلقة أعضاء الحيوان).

الوجه الرابع: الاستدلال بإمكان الأعراض. وتقريره: أن الأجسام متساوية في الماهية والحقيقة، ومتى كان الأمر كذلك كان كل صفة اتصف بها جسم أمكن اتصاف سائر الأجسام بها، ومتى كان الأمر كذلك افتقر كل واحد من الأجسام في اتصافه بصفته المخصوصة إلى مخصّص ومرجّح[٣١].

وذكر السيد الشريف الجرجاني أن هذا الدليل هو نفس ما استدلّ به سيدنا موسى على نبينا وعليه السلام؛ إذ قال: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠]، أي: أعطى صورته الخاصة وشكله المعين المطابقينِ للحكمة والمنفعة المنوطة به[٣٢].

وإثبات هذا البرهان يحتاج إلى إثبات ثلاث مقدمات:

الأولى: أن الأجسام متساوية في تمام الماهية.

الثانية: أن الأجسام لما كانت متماثلة في ذواتها وحقائقها وجب أن يصحّ على كل واحد منها ما صحّ على الآخر.

الثالثة: أن كل جسم يوجد فلابد له من حيّز معيّن وشكل معيّن(٣٣).

وذكر ابن التلمساني (٦٥٨هـ) على المقدمة الأولى: أنه لم يقم دليل يصحّ على محك السبر على ذلك. وفي إثباته عسر، فإن ذلك يستدعي معرفة جميع ما يقال على الأجسام، ومعرفة كيفية نسبة جميعها إليها، لننظر أن ذلك الوصف مما يتوقّف فهمُها عليه فيكون ذاتيا أو لا فيكون عرضيا، وذلك لا يعلم إلا بالاستقراء. وأنواع الأجسام وأصنافها كثيرة، ولا يحيط بجميعها وجميع صفاتها إلا الله رب العالمين(٣٤).

هذه هي أشهر أدلة المتكلمين والفلاسفة على إثبات وجود الله تعالى، وبقيت لهم أدلة أخرى كثيرة صاغوها بعبارات مختلفة؛ تركناها واكتفينا بذلك، كما أن على كل منها مناقشات واعتراضات وأجوبة، لم ندخل فيها خشية الإطالة.

وقد لاحظنا أن منهج الحكماء وجمهورِ المتكلمين كان محتاجا إلى إثبات جملة من المقدمات الصعبة البيان، وخاصة إثبات استحالة الدور والتسلسل.

والآن جاء الدور لننظر ماذا اختار الشيخ عبد القادر من الدليل في هذا الباب؟ ومع من يتفق؟ وبماذا يمتاز دليله عن أدلة الآخرين؟

المطلب الثالث: بيان الدليل الذي اختاره الشيخ عبد القادر

اقتصر الشيخ عبد القادر في (رفع الحاجب) على دليل واحد لإثبات واجب الوجود تعالى، وهذا الدليل مختلف عن كل المسالك التي ذكرناها في المطلب السابق. وقد احتفى بهذا الدليل الشيخُ عبد القادر وبرهن على صحته، وأطال النفس في بيانه، وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليه، ورآه أحسن الأدلة، وأخصرها وأقلّها مؤنة.

بيان الدليل مجملا:

وبيانه باختصار[٣٥]: أن النظر في مفهوم الوجود يُعطي أنه لا يمكن تحقق الموجود إلا بالواجب، ولو انحصر الموجود في الممكن لم يتحقّق موجودٌ أصلا.

شرح هذا الدليل مفصلا:

وأما بيانه مفصلا، وتوضيح مقدماته فهو: أن العقل الموهوب يقسّم الموجودَ في أوّل نظره إلى: ما يجب وجوده بالنظر إلى ذاته؛ بحيث يمتنع انفكاكه عنه فلا يجوز عليه العدم أصلا، وإلى ما يجوز عليه العدم بالنظر إلى ذاته، وذلك لأن مفهوم الموجود المعلوم صادق بكل منهما بداهة، ولا يتجاوزهما عند العقل.

والأول –أي: الموجود الذي يجب وجوده بالنظر إلى ذاته– هو الواجب الذي لا يحتاج في وجوده إلى غيره، ويحتاج إليه غيره.

والثاني –أي: الموجود الذي يجوز عليه العدم نظرا إلى ذاته– هو الممكن المحتاج في وجوده إلى غيره[٣٦].

فهذه مقدمة مهمة بدأ بها الشيخ عبد القادر بيان الدليل، عُلم بها انحصار الموجود في الواجب والممكن، فلا ثالث عند العقل سوى هذين القسمين، وذلك ظاهر.

ثم إن تقسيم الموجود إليهما يقتضي صحة صدقه عليهما بحسب نفس الأمر، وصحة صدق الموجود على الواجب والممكن يقتضي وجودهما في نفس الأمر، فلابد من بيان وجودهما في الواقع ليظهر انحصار الموجود فيهما.

فأما الممكن فوجوده بديهي لا يحتاج إلى بيان بالدليل. وهو واضح مما نشاهده من عدم بعض الموجودات المشاهدة؛ إما سابقا على وجوده، أو لاحقا لوجوده، أو سابقا على وجوده ولاحقا له جميعا، فكان ذلك البعض ممكنا، ولو لم يكن ممكنا لم يجز عليه العدم أصلا. والحكم المأخوذ من المشاهدة بديهي، إذ ليست المشاهدة استدلالا، فكان وجود الممكن بديهيّا.

وأما الواجب فيحتاج في العلم بوجوده إلى البيان بالدليل، إذ لا سبيل إلى مشاهدته، ولا هو حاصل لنا بالضرورة(٣٧).

هذه مقدمة أخرى في الدليل، ظهر منها بيان وجود الممكن وأنه بديهي، أما الواجب فنحن بحاجة إلى بيان وجوده.

وبيانه هو: أنّ النظر في مفهوم الموجود يُعطي أنه لا يمكن تحقق الموجود إلّا بالواجب، فإن الموجود مطلقا لا يتحقّق بدون موجود ما في الواقع، ولا يمكن تحقق موجود ما بدون تحقق الواجب، ولو فرض انحصار الموجود في الممكن المحتاج في وجوده إلى غيره؛ بأن لم يكن في الوجود غيرُ الممكن ولا يكون الواجب موجودا لم يتحقّق موجودٌ أصلا، وإذا لم يتحقق موجود أصلا لم يتحقق طبيعة الموجود، لأن تحقق الكليّ إنما هو بتحقق أفراده، لكن تحقق الموجود مشاهد، فلم يكن الموجود منحصرا في الممكن.

وأوضح الشيخ عبد القادر أن هذه المقدمة –التي هي (أن النظر في مفهوم الموجود يُعطي أنه لا يمكن تحقق الموجود إلّا بالواجب)– تعني أنه سواء تحقّق الممكن أيضا أو لا، فيكفي في إثبات الواجب مجرّد العلم بوجود موجود ما، ولا يتوقّف على العلم بـ«أنه ممكن، وكل ممكن محتاج إلى العلّة» كما هو طريق المتكلمين(٣٨).

هذه مقدمة أخرى أيضا، تبيّن أن الموجودات لو لم يكن فيها واجب الوجود لم تتحقق في الخارج، مع أننا نشاهد موجودات كثيرة قد تحققت، فثبت بها وجود الواجب.

لكن السؤال هنا هو: ما علاقة عدم وجود الواجب بعدم تحقق جميع الموجودات؟ ولماذا إذا لم يوجد واجبُ الوجود وانحصرت الموجودات في الممكنات لم يكن شيء من الموجودات واقعا؟ ما

وجه التلازم بين هذين الأمرين؟ والآن جاء الدور لبيان ذلك، والإجابة عما هنالك.

بيان هذه الملازمة كما ذكره الشيخ عبد القادر هو: أنّه على هذا التقدير من انحصار الموجود في الممكن كان كلّ ما تحقّق له الوجود في الواقع فردًا من الممكن الجائز العدم، فحينئذ لا يخلو:

إمّا أن يكون تحقّق ذلك الفرد الممكن بنفسه وبدون علة وعلى سبيل الاتفاق، وهو محال بداهة، حتّى أنّ من لم يتأتّ منه النظر يحكم بفساد ذلك لكون بطلانه من البديهيّات.

أو لا يكون بنفسه بل بغيره؛ بأن يكون معلَّلا به، وذلك الغير أيضا كالأوّل ممكن على ذلك التقدير من انحصار الموجود في الممكن، فيحتاج في وجوده إلى غيره أيضا، وهكذا فإما أن يتسلسل الآحاد الممكنة باستناد كل منها إلى ما فوقه من غير النهاية من غير رجوع الاستناد إلى البدء، أو يدور بأن يرجع الاستناد إلى الأول.

وعلى التقديرين –من فرض استناد الممكن في وجوده الحاصل له إلى غيره بطريق التسلسل، وفرض استناده إليه بطريق الدور– لا يتحقق وجود الممكن، لأن الاستناد إلى العلة لا يكون بدون وجود العلة، ولم يتحقق وجود العلة على تقدير الانحصار، إذ حينئذ يكون انتفاء تلك الآحاد المفروضة للممكن بأسرها –بأن لا يوجد شيء منها– ممكنا، لأنّ المفروض كون تلك الآحاد ممكنات، فهي جائزة الانتفاء مطلقا –سواء على تقدير التسلسل والدور فيما بينها، أو لا على تقديرهما– جوازا وقوعيا، لأن ما جاز عدمُه لا يوجد بدون العلة، فعلى تقدير عدم الواجب لا يوجد شيء منها، لاحتياجه في وجوده إلى علّته، وعلّته كذلك، وهكذا، فيلزم انتفاء الكل، وإذا كانت جائزة الانتفاء مطلقا فلا توجد.

فيكون وجود كل واحد من تلك الممكنات –المفروض انحصار الموجود فيها– غيرَ مستند إلى سبب مرجّح وجودَه على عدمه، لأنّ المفروض عدم شيء آخرَ وراء تلك الممكنات، فإذا كانت هي جائزة الانتفاء بأسرها أيضا كان هذا الوجود المشاهد لها واقعا من غير سبب يرجّحه على عدمه الجائز لها نظرا إلى ذاتها، وهو –أي: كون وجود الممكن من دون سبب يرجّحه على عدمه– محال بداهة، لأن وقوع وجود شيء –يمكن عدمه– بلا سبب ممّا يحكم باستحالته مَن لا يتأتّى منه النظر،

لبداهة استحالة الترجيح بلا مرجّح اللازم على تقدير عدم الاستناد إلى السبب، إذ هذا السبب هو المرجِّح للموجود[٣٩].

هكذا أجاب الشيخ عبد القادر عن السؤال السابق، وهو ما علاقة عدم تحقّق وجود شيء من الموجودات بعدم وجود الواجب؟ ولماذا إذا فرضنا عدم وجود الواجب لم يتحق الموجودات بأسرها؟

وملخص جوابه السابق –كما يبدو لي– هو: أن الموجود لو انحصر في الممكن فإن الممكن إما يكون وجوده بدون علة وهو محال بداهة، أو بعلة أخرى، وقد فرضنا أنه لا موجود سوى الممكنات، فهذه العلة ممكنة، ومن البديهي أن الممكن لابد له مرجّح يرجّح وجودَه على عدمه، فإذا لم توجد هذه العلة، فكيف ترجّح جانب وجوده على عدمه؟ فتبقى الممكنات في طيّ العدم على تقدير عدم الواجب، فلا يتحقق شيء من الموجودات إذا لم يوجد الواجب تعالى، ونحن نشاهد موجودات كثيرة، فلابد من وجود الواجب إذًا.

فهذا التقرير هو أهم نقطة في هذا الدليل، ولذا أطال الشيخ عبد القادر في بيانِه وفرضِ كل الاحتمالات التي تقع في الذهن من كلامه وبطلان جميعها، ليثبت في النهاية وجود الواجب تعالى.

ولا شك أن الكلام في مثل هذه المسائل العقلية لن ينتهي ولن يبلغ إلى النهاية، فمهما رأى متكلمٌ أنه قد استوعب كل الاحتمالات في مسألة كلامية ولم يترك شيئا، إلا أنه بقي فيها كلام آخر لمتكلم آخر، واحتمالات واعتراضات أخرى لعقول أخرى، لأن مجال العقل متسع غير متوقف وغير منحصر في دائرة.

وبالجملة هذا ما ذكره الشيخ عبد القادر في بيان هذا الدليل الذي ارتضاه، وهكذا انتصر له، وأطال في ذلك.

أول من استخدم هذا الدليل:

هذا الدليل الذي ذكره الشيخ عبد القادر واعتمده في هذا الكتاب استخدمه قبله بعض العلماء، فليس هو من إبداعه ولا من إبداع الدواني، بل هو مذكور قبلهما، وقد ارتضاه بعض العلماء الأخرين أيضا ورأوه أحسن الأدلة في هذا الباب، ووصفوه بالمتانة والقوة وقلة المؤنة.

فالذي توصلتُ إليه أن أول مَن استخدم هذا الدليل وصاغه هو القاضي عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ) في كتابه (المواقف)، فلم أرَ مَن ذكره قبله. وهو لم يجعله أحسن الأدلة في مسألة إثبات الواجب في كتابه المذكور، بل ذكره ضمن مجموعة أدلة أخرى، وجعله آخر الأدلة في هذا الكتاب. ولا أدري هل هو ابتكر هذا الدليل، أم أخذه من غيره قبله[٤٠]!

وهو صاغ الدليل هكذا[٤١]: (لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد واجب لغيره، فيلزم ألا يوجد موجود).

وذكره أيضا جلال الدين الدواني في رسالته المختصة بهذا الأمر، الموسومة بإثبات الواجب القديم[٤٢]. وجعله الدليل الثالث بعد دليل (صاحب التلويحات) ودليل القاضي عضد الدين الإيجي، وذكره ضمن الأدلة التي لا تتوقف على إبطال الدور والتسلسل.

ثم اقتصر الدواني على هذا الدليل في رسالته الجديدة في فصل إثبات الواجب، فلم يذكر غير هذا الدليل[٤٣].

وتابعه الشيخ عبد القادر في شرح هذه الرسالة فلم يضف دليلا على هذا الدليل الذي ذكره جلال الدين الدواني، بل زاده شرحا وتوضيحا، وأطال في الدفاع عن صحة مقدماته وبيانها؛ كما سبق.

أهمية هذا الدليل:

ذكر العلامة جلال الدين الدواني في أول فصل (إثبات الواجب) من رسالته الجديدة أنه يقتصر في هذا الكتاب على ما هو أوضحُ الوجوه والبراهين وأظهرها وأتقنها وأخصرُها، واقتصر فقط على هذا الدليل[٤٤].

وذكر في الرسالة القديمة في بيان إثبات الواجب أن البراهين المؤدّية إلى هذا المطلب منحصرة في مسلكين، أحدهما: يتوقّف على إبطال الدور والتسلسل، والآخر: ليس كذلك[٤٥].

فذكر هذا الدليل ضمن الفريق الثاني، ثم بعد بيان مقدمات هذا الدليل قال[٤٦]: (وإذا حققتَ ذلك علمتَ أنه أقوى الطرق الواقعة في هذا المسلك وأوثقها).

ووصف الشيخ عبد القادر في (رفع الحاجب) هذا الدليل بعد بيانه مفصلا قائلا[٤٧]: وممّا



حررناه يعلم أن هذا البرهان برهان لطيف دقيق، ولا يدرك لطفه الجاهلون بكفاية ذلك في إثبات الواجب، ومن لم يفهم لطفه فهو من قصور فهمه، وهو برهان خفيف المؤنة، لأنّه غير محتاج في إتمامه إلى إبطال الدور والتسلسل بمقدمات صعبة البيان؛ كما احتيج إليه على طريق المتكلمين.

فيبدو أن أهمّ ميزة لهذا الدليل في نظر هؤلاء هو عدم احتياجه إلى إبطال الدور والتسلسل، فهذا يجعله دليلا مختصرا، فهو الذي جلب نظرهم إليه، كما قال الجرجاني في (شرح المواقف) بعد بيان الدليل[٤٨]: هذا المسلك مستغنٍ عن حديث الدور والتسلسل.

لكن هذه الميزة ليست هي فقط جعلت الدليل أحسن الأدلة لديهم، لأن الأدلة من هذا النوع[٤٩] كثيرة، بل قوة مقدماته، وعدم ورود المنع عليها، وظهورها أيضا جعله أحسن الأدلة في هذا الباب.

وقد حملَ الدوانيُّ والشيخُ عبدُ القادر كلامًا لابن سينا على هذا الدليل، حيث قال ابن سينا[٥٠]: (تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأوّل، ووحدانيته، وبراءته عن الصمات، إلى تأمّل لغير نفس الوجود، ولم يحتج إلى اعتبارٍ من خلقه وفعله، وإن كان ذلك دليلا عليه. لكن هذا الباب أوثق وأشرف، أي: إذا اعتبرنا حال الوجود يشهد به الوجود من حيث هو وجود، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الوجود.

وإلى مثل هذا أشير في القرآن الكريم: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]. أقول: إن هذا حكم قوم.

ثم يقول: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. أقول: إن هذا حكم الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه).

فهما حملا كلامَ ابن سينا هذا على دليلهما المختار، وقالا[٥١]: وقد وصفَ الدليلَ المذكورَ الشيخُ أبو علي ابن سينا في كتاب «الإشارات» بأنّه طريقة الصدّيقين، الذين صفت بواطنهم عن الكدورات، بحيث يستشهدون بالحق، لا عليه.

الخاتمة

يمكنني أن ألخص النتائج التي توصلتُ إليها بصورة إجمالية في النقاط الآتية:

١- كان الشيخ عبد القادر من العلماء البارزين في عصره، عاش في القرن الثالث عشر الهجري، وترك مؤلفات كثيرة كلها في علم الكلام والحكمة.

٢- من أهم مؤلفات الشيخ عبد القادر التي لم تُدرس إلى الآن كتاب (رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب)، وهو شرح لرسالة موجزة لجلال الدين الدواني، ويبحث الكتاب عن جملة من مسائل الإلهيات في العقيدة.

٣- تعدّ مسألة إثبات وجود الله تعالى من أهم مسائل العقيدة الإسلامية، لذلك فإن المتكلمين والحكماء قد أكثروا من الاستدلال على وجود الله تعالى.

٤- للحكماء والمتكلمين مسالك كثيرة في قضية البرهنة على وجود الله تعالى، وكلهم حاول أن يأتي بأحسن دليل في هذه القضية.

٥- أكثر أدلة الحكماء والمتكلمين متوقف على إبطال الدور والتسلسل.

٦- اختار الشيخ عبد القادر دليلا على إثبات وجود الله تعالى، رآه أحسن الأدلة، وأخصرها، وأقلها مؤنة، وهو دليل غير متوقف على إبطال الدور والتسلسل.

هوامش البحث

(1) ينظر: القزلجي، التعريف بمساجد السليمانية. (ص٤١)، و: محمد مردوخ كردستاني، تاريخ مردوخ. (ص٢٤٠)، و: مقدمة فرج الله زكي الكردي لتقريب المرام. (ج١/ص٣)، و: عبد الكريم المدرس، علماؤنا. (ص٣٠٦)، و: بنەماڵەی زانیاران. (ص١٤١)، و: بابا مردوخ روحاني، تاريخ مشاهير كرد. (ج٢/ص٢٤)، و: البحركي، حياة الأمجاد. (ج٢/ص٢٠٣)، و: حسين حسن كريم، الفهرس الوصفي لمخطوطات مؤسسة ژين. (ج١/ص٩٣-٩٤).

(2) الغزالي، إحياء علوم الدين. (ج٤/ص٣٩٩).

(3) ينظر: محمد الشرقاوي، الإيمان. (ص١١٢).

(4) ينظر: البوطي، كبرى اليقينيات الكونية. (ص٧٧).

(5) ينظر: عبد القادر المهاجر، رفع الحاجب. مخطوط، الشرح الأول (ورقة٣)، والشرح الثاني (ورقة٢).

(6) ينظر: عبد الحميد الكردي، جهود شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في العقيدة. (ص٩٤).

(7) ينظر: محمد رمضان عبد الله، الباقلاني وآراؤه الكلامية. (ص٣٧٦)، و: عبد الحميد الكردي، جهود الشيخ زكريا في العقيدة. (ص٩٩-١٠٠).

(8) ينظر: ابن أبي شريف، المسامرة. (ص١٠٧).

(9) ينظر: عبد الفتاح الفاوي، في العقيدة. (ص٦١).

(10) الغزالي، إلجام العوام عن علم الكلام. (ص٣٨-٣٩).

(11) ينظر: محمد رمضان، الباقلاني وآراؤه الكلامية. (ص٣٩٣).

(12) ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٤ و٦).

(13) ابن سينا، المبدأ والمعاد. (ص٢٢).

(14) الدور: هو توقف وجود كل واحد من الشيئين على وجود الآخر.

والتسلسل: وجود أشياء مترتبة غير متناهية، يكون كل سابق منها علة للاحق.

ينظر: زكريا الأنصاري، شرح لقطة العجلان. (ص١٠١)، و: الفرهاي، النبراس. (ص١٤٩).

(15) ينظر: شمس الدين الشهرزوري، رسائل الشجرة الإلهية. (ج٣/ص٢٤٣)، أثير الدين الأبهري، الهداية. (ص٢١٢)، و: فخر الدين الرازي، شرح عيون الحكمة لابن سينا. (ج٣/ص١٠٧)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٧)، و: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/ص٩).

(16) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات. مع شرح الطوسي (ج٣/ص٢٠-٢١)، وطه السنندجي، هدى الناظرين. (ج٢/ص١٤٦)، و: ملا محمد أمين المفتي، الرسالة الحميدية. مع حواشي الفوائد التوحيدية (ص٧١ وما بعدها).

(17) ينظر: ابن رشد، تهافت التهافت. (ص١٩٣).

(18) ينظر: الإيجي، المواقف. مع شرح الجرجاني (ج٨/ص٧).

(19) ينظر: الرازي، الأربعين. (ص٧٠-٧١)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٣-٤)، و: اللاهيجي، شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام. (ج٥/ص٥٢)، و: طه السنندجي، هدى الناظرين. (ج٢/ص١٤٧).



(20) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٨٥)، و: نهاية العقول. (ج١/ص٣٩٩)، و: القاضي عبد الجبار الهمداني، شرح الأصول الخمسة. (ص٩٢)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٤)، و: التفتازاني، شرح المقاصد. (ج٣/ص٩)، وابن التلسماني، شرح معالم أصول الدين. (ص١٦٦-١٦٧).

(21) ينظر: الرازي، نهاية العقول. (ج١/ص٣٩٩-٤٢٤)، و: الأربعين. (ج١/ص٧٢-٨٣)، و: معالم أصول الدين. (ص٢٧)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٤-٥).

(22) ينظر: محمد الشرقاوي، الإيمان. (ص١٥٧)، و: عبد الحميد مدكور، تمهيد لدراسة علم الكلام. (ص١٧٩).

(23) ينظر: الباقلاني، الإنصاف. (ص٩٤ و١٠٤)، و: الجرجاني، شرح المواقف. مع حاشية الچلبي (ج٨/ص٤)، و: ابن عرفة، المختصر الكلامي. (ص٧٠٥).

(24) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٧١-٧٢)، و: نهاية العقول. (ج١/ص٤٢٤)، و: المباحث المشرقية. (ج٢/ص٤٦٧-٤٦٨)، و: ابن التلسماني، شرح معالم أصول الدين. (ص١٦٢-١٦٦)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٥).

(25) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٧٢-٨٣)، و: المباحث المشرقية. (ج٢/ص٤٦٨)، و: ومعالم أصول الدين. (ص٢٧)، و: نهاية العقول. (ج١/ص٤٢٤).

(26) كما فعل ذلك عضد الدين الإيجي والشريف الجرجاني. وتابعهما بعض الباحثين المعاصرين كالدكتور محمد رمضان عبد الله. ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٥ و٧)، و: محمد رمضان عبد الله، الباقلاني وآراؤه الكلامية. (ص٣٧٧-٣٧٩).

(27) الرازي، نهاية العقول. (ج١/ص٤٢٤).

(28) الرازي، المباحث المشرقية. (ج٢/ص٤٦٧).

(29) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٨٨-٩٠)، و: نهاية العقول. (ج١/ص٤٢٥)، و: المباحث المشرقية. (ج٢/ص٤٧٠)، و: ابن التلسماني، شرح معالم أصول الدين. (ص١٦٨-١٧٠)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٥-٦).

(30) الرازي، المباحث المشرقية. (ج٢/ص٤٧٠).

(31) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٨٣)، و: نهاية العقول. (ج١/ص٤٢٤)، و: ابن التلسماني، شرح معالم أصول الدين. (ص١٦٧-١٦٨)، و: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٦).

(32) ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص٦).

(33) ينظر: الرازي، الأربعين. (ج١/ص٨٣-٨٥).

(34) ينظر: ابن التلسماني، شرح معالم أصول الدين. (ص١٦٧).

(35) ينظر: عبد القادر المهاجر، رفع الحاجب. مخطوط. الشرح الأول (ورقة٥)، والثاني (ورقة٤)، والأخير (ورقة٤).

(36) ينظر: السابق نفسه/ الشرح الأول (ورقة٣-٤)، والثاني (ورقة٢-٣)، والأخير (ورقة٣).

(37) ينظر: السابق نفسه/ الشرح الأول (ورقة٤-٥)، والثاني (ورقة٣-٤)، والأخير (ورقة٤).

(38) ينظر: السابق نفسه/ الشرح الأول (ورقة٥)، والثاني (ورقة٤)، والأخير (ورقة٤).

(39) ينظر: السابق نفسه/ الشرح الأول (ورقة٥-٦)، والثاني (ورقة٤-٥)، والأخير (ورقة٤-٥).



(40) رأيتُ في نسخ خطية لـ(رسالة إثبات الواجب القديمة) للدواني، تعليقا لأحد المحشين باسم (چلبي) على هذا الدليل يشعر بأن هذا الدليل لصاحب المواقف؛ وأنه هو من أنشأه وصاغه.

(41) ينظر: المواقف للإيجي مع شرح الجرجاني. (ج٨/ص١٣).

(42) ينظر: الدواني، رسالة إثبات الواجب القديمة. (ص١٢٤).

(43) ينظر: الدواني، رسالة إثبات الواجب الجديدة. (ص١١٨).

(44) ينظر: عبد القادر المهاجر، رفع الحاجب. مخطوط، الشرح الأول (ورقة٣)، والثاني (ورقة٢)، والأخير (ورقة٣).

(45) ينظر: الدواني، رسالة إثبات الواجب القديمة. (ص٦٣).

(46) ينظر: السابق نفسه. (ص١٣٠).

(47) ينظر: عبد القادر المهاجر، رفع الحاجب. مخطوط، الشرح الأول (ورقة٨)، والثاني (ورقة٦)، والأخير (ورقة٦).

(48) ينظر: الجرجاني، شرح المواقف. (ج٨/ص١٤).

(49) أي: الذي لا يتوقف على إبطال الدور والتسلسل.

(50) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، مع شرح الطوسي. (ج٣/ص٥٤-٥٥).

(51) ينظر: عبد القادر المهاجر، رفع الحاجب. مخطوط، الشرح الأول (ورقة١٠)، والثاني (ورقة٧)، والأخير (ورقة٨).

قائمة المصادر والمراجع

تنبيه: لم أعتبر بألفاظ الأب والابن و(ال) التعريف في ترتيب الأعلام والكتب.

المهاجر. (عبد القادر محمد سعيد المردوخي التختي السنندجي)

١- تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام. قدّم له: فرج الله زكي الكردي، المطبعة الأميرية، مصر، ١٣١٩هـ. (ومعه حاشية المحاكمات لأخيه محمد وسيم الكردستاني)

٢- رفع الحاجب في شرح إثبات الواجب للدواني. الشرح الأول والثاني والأخير. مخطوط.

الأبهري. (أثير الدين المفضّل بن عمر بن المفضّل)

٣- الهداية. تحقيق: عبد الحميد التركماني، دار الرياحين، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٤١هـ-٢٠١٩م.

الأنصاري. (أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد)

٤- فتح الرحمن شرح لقطة العجلان للزركشي. تحقيق: عدنان علي بن شهاب الدين، دار النور، عمان-الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

الباقلاني. (القاضي أبو بكر محمد بن الطيب)

٥- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م. (المطبوع ضمن أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري في العقيدة وعلم الكلام)

البحركي. (طاهر ملا عبد الله)

٦- حياة الأمجاد من العلماء الأكراد. دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

البوطي. (د. محمد سعيد رمضان)

٧- كبرى اليقينيات الكونية. دار الفكر، دمشق-سورية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، إعادة على الطبعة الثامنة، ١٩٨٢م.

التفتازاني. (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله)

٨- شرح المقاصد. تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

ابن التلمساني. (شرف الدين عبد الله بن محمد)

٩- شرح معالم أصول الدين. تحقيق: نزار حمادي، دار مكتبة المعارف، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الجرجاني. (السيد الشريف علي بن محمد بن علي)

١٠- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي. تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م. (ومعه حاشية السيالكوتي والچلبي)

حسين حسن كريم.

١١- الفهرس الوصفي لمخطوطات مؤسسة ژين. الجزء الأول. جامعة السليمانية، إقليم كردستان العراق، ط١، ٢٠١٤م.

الدواني. (جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي)

١٢- رسالة إثبات الواجب الجديدة. تحقيق: الدكتور السيد أحمد تويسركاني، ميراث مكتوب، طهران-إيران، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م. (مطبوعة ضمن سبع رسائل للدواني والأصفهاني)

١٣- رسالة إثبات الواجب القديمة. تحقيق: محمد أكرم أبو غوش، دار النور المبين، عمان-الأردن، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

الرازي. (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين)

١٤- الأربعين في أصول الدين. تحقيق: أحمد حجازي االسقا، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٥- شرح عيون الحكمة. تحقيق: أحمد حجازي السقا، مؤسسة الصادق، طهران-إيران، ط١، ١٣٧٣هـ ش-١٤١٥هـ.

١٦- المباحث المشرقية. تحقيق: محمد المعتصم البغدادي، منشورات ذوي القربى، قم-إيران، ط٢، ١٤٢٩هـ.

١٧- نهاية العقول في دراية الأصول. تحقيق: سعيد عبد اللطيف فوده، دار الذخائر، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

ابن رشد. (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد)

١٨- تهافت التهافت. المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

روحاني. (بابا مردوخ، شيوا)

١٩- تاريخ مشاهير كرد (بالفارسية). مطبعة سروش، طهران-إيران، ط٣، ١٣٩٠هـ ش.

السنندجي. (طه بن أحمد بن محمد قسيم الكردستاني)

٢٠- هدى الناظرين في شرح تهذيب الكلام. تحقيق: صديق محمود أحمد وطاهر حسين طاهر، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

ابن سينا. (الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله)

٢١- الإشارات والتنبيهات. مطبوع مع شرح الطوسي.

٢٢- المبدأ والمعاد. تحقيق: عبد الله نوراني، موسسه مطالعات اسلامى دانشگاه مك گيل، طهران-إيران، ط١، ١٣٤٣هـ ش.



الشرقاوي. (د. محمد عبد الله)
٢٣- الإيمان. دار الجيل، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
ابن أبي شريف. (كمال الدين)
٢٤- المسامرة في توضيح المسايرة. تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار الفتح، عمان-الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
الشهرزوري. (شمس الدين محمد)
٢٥- رسائل الشجرة الإلهية في علوم الحقائق الربانيّة. تحقيق: نجفقلي حبيبي، مؤسسه پژوهشی حکمت و فلسفه ايران، ط٢، ١٣٩٣هـ ش.
الطوسي. (نصير الدين)
٢٦- شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا. تحقيق: سليمان دنيا، مؤسسة النعمان، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
عبد الله. (د. محمد رمضان)
٢٧- الباقلاني وآراؤه الكلامية. دار الرياحين، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠١٨-٢٠١٩م.
ابن عرفة. (أبو عبد الله محمد بن محمد التونسي المالكي)
٢٨- المختصر الكلامي. تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، ط١، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.
الغزالي. (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد)
٢٩- إحياء علوم الدين. مؤسسة الحلبي وشركاؤه للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ١٣٨٧هـ-١٩٨٦م.
٣٠- إلجام العوم عن علم الكلام. شركة الإخلاص (مكتبة الحقيقة)، أستانبول-تركيا، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
الفاوي. (د. عبد الفتاح أحمد)
٣١- في العقيدة. دار أسامة، القاهرة-مصر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.



الفرهاري. (محمد عبد العزيز)

٣٢- النبراس شرح شرح العقائد النسفية. المكتبة الحقانية، پشاور -پاكستان.

القزلجي. (محمد)

٣٣- التعريف بمساجد السليمانية ومدارسها الدينية. إعداد: د. ئاراس محمد صالح، مركز سارا، السليمانية-كردستان العراق، ط٢، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

كردستاني. (آيت الله شيخ محمد مردوخ)

٣٤- تاريخ مردوخ (بالفارسية). مطبعة كوثر، طهران، ط١، ١٣٧٩هـ ش.

الكردي. (عبد الحميد محمد أمين)

٣٥- جهود شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في العقيدة وعلم الكلام. دار الصالح، القاهرة-مصر، ط١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.

اللاهيجي. (عبد الرزاق)

٣٦- شوارق الإلهام في شرح تجريد الكلام. تحقيق: أكبر علي زاده، مؤسسة الإمام الصادق، ط٣، ١٤٣٣هـ.

المدرس. (عبد الكريم محمد)

٣٧- بنەماڵەی زانیاران (بالكردية). مطبعة شفيق، بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٨- علماؤنا في خدمة العلم والدين. دار الحرية، بغداد، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

مدكور. (د. عبد الحميد عبد المنعم)

٣٩- تمهيد لدراسة علم الكلام. دار الهاني، القاهرة، ٢٠١٣م.

المفتي. (ملا محمد أمين ابن ملا أحمد الدهليزي الكردي)

٤٠- الرسالة الحميدية في بيان العقائد الدينية. مع حاشية: الفوائد التوحيدية على الرسالة الحميدية للشيخ عبد الكريم المدرس. تحقيق: عبد الحميد محمد أمين الكردي، دار الرياحين، عمان-الأردن، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.



الهمداني. (القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسدآبادي)
٤١- شرح الأصول الخمسة. تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

Qā'imah al-maṣādir wa-al-marāji'

Tanbīh : lam a'tbr bi-alfāẓ al-Ab wa-al-ibn wa (al) al-ta'rīf fī tartīb al-A'lām wa-al-kutub.

al-Muhājir. ('Abd al-Qādir Muḥammad Sa'īd almrdwkhy altkhty alsnndjy(

Taqrīb al-marām fī sharḥ Tahdhīb al-kalām. qddm la-hu : Faraj Allāh Zakī al-Kurdī, al-Maṭba'ah al-Amīrīyah, Miṣr, 1319h. (wa-ma'ahu Ḥāshiyat al-muḥākamāt l'khyh Muḥammad Wasīm al-Kurdistānī(

Raf' al-Ḥājib fī sharḥ ithbāt al-wājib lldwāny. al-sharḥ al-Awwal wa-al-thānī wa-al-akhīr. makhṭūṭ.

al-Abharī. (Athīr al-Dīn almfḍḍl ibn 'Umar ibn almfḍḍl(

al-Hidāyah. taḥqīq : 'Abd al-Ḥamīd al-Turkumānī, Dār al-rayāḥīn, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1441h-2019m.

al-Anṣārī. (Abū Yaḥyá Zakarīyā ibn Muḥammad ibn Aḥmad(

Fatḥ al-Raḥmān sharḥ Luqṭat al-'Ajlān llzrkshy. taḥqīq : 'Adnān 'Alī ibn Shihāb al-Dīn, Dār al-Nūr, 'Ammān-al-Urdun, Ṭ1, 2016m.

al-Inṣāf fīmā yajibu i'tiqāduh wa-lā yajūz al-jahl bi-hi. taḥqīq : Muḥammad Zāhid al-Kawtharī. Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1425h-2004m. (al-maṭbū' ḍimna a'māl al-Imām Muḥammad Zāhid al-Kawtharī fī al-'aqīdah wa-'ilm al-kalām(

Albḥrky. (Ṭāhir Mullā 'Abd Allāh(

al-'Aqīdah wa-'ilm al-kalām(

Albḥrky. (Ṭāhir Mullā 'Abd Allāh(

ḥayāt al-amjād min al-'ulamā' al-Akrād. Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1436h-2015m.

al-Būṭī. (D. Muḥammad Sa'īd Ramaḍān(

kubrá alyqynyāt al-kawnīyah. Dār al-Fikr, dmshq-swryh, 1425h-2004m, i'ādat 'alá al-Ṭab'ah al-thāminah, 1982m.

al-Taftāzānī. (Sa'd al-Dīn Mas'ūd ibn 'Umar ibn 'Abd Allāh(

-٨sharḥ al-maqāṣid. taḥqīq : Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1422h-2001m.

Ibn al-Tilimsānī. (Sharaf al-Dīn ʻAbd Allāh ibn Muḥammad(

sharḥ Maʻālim uṣūl al-Dīn. taḥqīq : Nizār Ḥammādī, Dār Maktabat al-Maʻārif, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1432h-2011m

al-Jurjānī. (al-Sayyid al-Sharīf ʻAlī ibn Muḥammad ibn ʻAlī(

sharḥ al-mawāqif lil-Qāḍī ʻAḍud al-Dīn al-Ījī. taḥqīq : Maḥmūd ʻUmar al-Dimyāṭī, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1419h-1998m. (wa-maʻahu Ḥāshiyat al-Siyālkūtī wāljlby(

Ḥusayn Ḥasan Karīm.

Lfhrs al-waṣfī li-makhṭūṭāt Mu'assasatژی n. al-juz' al-Awwal. Jāmiʻat al-Sulaymānīyah, Iqlīm Kurdistān al-ʻIrāq, Ṭ1, 2014m.

al-Dawānī. (Jalāl al-Dīn Muḥammad ibn Asʻad al-Ṣiddīqī(

Risālat ithbāt al-wājib al-Jadīdah. taḥqīq : al-Duktūr al-Sayyid Aḥmad Tūysirkānī, Mīrāth Maktūb, ṭhrān-'yrān،

Risālat ithbāt al-wājib al-qadīmah. taḥqīq : Muḥammad Akram Abū Ghūsh, Dār al-Nūr al-mubīn, ʻAmmān-al-Urdun, Ṭ1, 1434h-2013m.

al-Rāzī. (Fakhr al-Dīn Muḥammad ibn ʻUmar ibn al-Ḥusayn(

al-arbaʻīn fī uṣūl al-Dīn. taḥqīq : Aḥmad Ḥijāzī aālsqā, Dār al-Jīl, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1424h-2004m.

sharḥ ʻUyūn al-Ḥikmah. taḥqīq : Aḥmad Ḥijāzī al-Saqqā, Mu'assasat al-Ṣādiq, ṭhrān-'yrān, Ṭ1, 1373h sh-1415h.

al-mabāḥith al-mashriqīyah. taḥqīq : Muḥammad al-Muʻtaṣim al-Baghdādī, Manshūrāt dhawī al-Qurbá, qm-'yrān, ṭ2, H.

nihāyat al-ʻuqūl fī dirāyat al-uṣūl. taḥqīq : Saʻīd ʻAbd al-Laṭīf Fawdah, Dār al-Dhakhā'ir, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1436h-2015m

Ibn Rushd. (Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad(

Tahāfut al-tahāfut. al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Bayrūt-Lubnān, 1429h-2008m.

Rawḥānī. (Bābā mrdwkh, shywā(

Tārīkh mashāhīr Kurd (bi-al-Fārisīyah). Maṭbaʻat Surūsh, ṭhrān-'yrān, ṭ3, 1390h Sh.



Alsnndjy. (Ṭāhā ibn Aḥmad ibn Muḥammad Qasīm al-Kurdistānī(
Ibn Rushd. (Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Muḥammad(
Tahāfut al-tahāfut. al-Maktabah al-'Aṣrīyah, Bayrūt-Lubnān, 1429h-2008m.
Rawḥānī. (Bābā mrdwkh, shywā(
Tārīkh mashāhīr Kurd (bi-al-Fārisīyah). Maṭba'at Surūsh, ṭhrān-'yrān, ṭ3, 1390h Sh.
Alsnndjy. (Ṭāhā ibn Aḥmad ibn Muḥammad Qasīm al-Kurdistānī(

Hudá al-nāẓirīn fī sharḥ Tahdhīb al-kalām. taḥqīq : Ṣiddīq Maḥmūd Aḥmad wṭāhr Ḥusayn Ṭāhir, Dār Ibn Ḥazm, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1440h-2019m.
Ibn Sīnā. (al-Shaykh al-Ra'īs Abū 'Alī al-Ḥusayn ibn 'Abd Allāh(
al-Ishārāt wa-al-tanbīhāt. maṭbū' ma'a sharḥ al-Ṭūsī.
al-mabda' wa-al-ma'ād. taḥqīq : 'Abd Allāh Nūrānī, mwssh Muṭāla'āt aslām ىDānishgāh mk gىl, ṭhrān-'yrān, Ṭ1, 1343h Sh.
al-Sharqāwī. (D. Muḥammad 'Abd Allāh(
al-īmān. Dār al-Jīl, Bayrūt-Lubnān, ṭ2, 1410h-1990m.
Ibn Abī Sharīf. (Kamāl al-Dīn(
al-musāmarah fī Tawḍīḥ al-musāyarah. taḥqīq : Muḥammad Ṣāliḥ ibn Aḥmad al-Gharsī, Dār al-Fatḥ, 'mān-al-Urdun, Ṭ1, 1439h-2018m.
al-Shahrazūrī. (Shams al-Dīn Muḥammad(
Rasā'il al-Shajarah al-ilāhīyah fī 'ulūm al-ḥaqā'iq alrbānyyh. taḥqīq : Najafqulī Ḥabībī, Mu'assasah pژwhsh ىḤikmat wa flsfh aىrān, ṭ2, 1393h Sh.
al-Ṭūsī. (Naṣīr al-Dīn(
sharḥ al-Ishārāt wa-al-tanbīhāt li-Ibn Sīnā. taḥqīq : Sulaymān Dunyā, Mu'assasat al-Nu'mān, Bayrūt-Lubnān, ṭ2, 1413h-1993m.
'Abd Allāh. (D. Muḥammad Ramaḍān(
al-Bāqillānī wa-ārā'uhu al-kalāmīyah. Dār al-rayāḥīn, Bayrūt-Lubnān, ṭ2, 2018-2019m.



Ibn ‘Arafah. (Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Muḥammad al-Tūnisī al-Mālikī(

al-Mukhtaṣar al-kalāmī. taḥqīq : Nizār Ḥammādī, Dār al-Ḍiyā’, al-Kuwayt, Ṭ1, 1435h-2014m.

al-Ghazālī. (Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad ibn Muḥammad(

Iḥyā’ ‘ulūm al-Dīn. Mu’assasat al-Ḥalabī wa-Sharikā’uh lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, alqāhrt-mṣr, 1387h-1986m

Iljām al‘wm ‘an ‘ilm al-kalām. Sharikat al-Ikhlāṣ (Maktabat al-ḥaqīqah), astānbwl-trkyā, 1410h-1990m.

al-Fāwī. (D. ‘Abd al-Fattāḥ Aḥmad(

fī al-‘aqīdah. Dār Usāmah, alqāhrt-mṣr, 1405h-1985m.

Alfrhāry. (Muḥammad ‘Abd al-‘Azīz(

-al-Nibrās sharḥ sharḥ al-‘aqā’id al-Nasafīyah. al-Maktabah al-Ḥaqqānīyah, pshāwr-pākstān.

Alqzljy. (Muḥammad(

-al-ta‘rīf bmsājd al-Sulaymānīyah wa-madārisuhā al-dīnīyah. i‘dād : D. Ārās Muḥammad Ṣāliḥ, Markaz Sārā, alslymānyt-krdstān al-‘Irāq, ṭ2, 1440h-2019m.

Kurdistānī. (Āyt Allāh Shaykh Muḥammad mrdwkh(

-Tārīkh mrdwkh (bi-al-Fārisīyah). Maṭba‘at Kawthar, Ṭihrān, Ṭ1, 1379h Sh.

al-Kurdī. (‘Abd al-Ḥamīd Muḥammad Amīn(

-Juhūd Shaykh al-Islām Zakarīyā al-Anṣārī fī al-‘aqīdah wa-‘ilm al-kalām. Dār al-Ṣāliḥ, alqāhrt-mṣr, Ṭ1, 1440h-2019m.

al-Lāhījī. (‘Abd al-Razzāq(

-Shawāriq al-ilhām fī sharḥ Tajrīd al-kalām. taḥqīq : Akbar ‘Alī Zādah, Mu’assasat al-Imām al-Ṣādiq, ṭ3, 1433h.

al-Mudarris. (‘Abd al-Karīm Muḥammad(

-bnhmāڵh ێzānێārān (bālkrdyh). Maṭba‘at Shafīq, Baghdād, Ṭ1, 1404h-1984m.



-'lmā'nā fī khidmat al-'Ilm wa-al-dīn. Dār al-ḥurrīyah, Baghdād, Ṭ1, 1403h-1983m.

Madkūr. (D. 'Abd al-Ḥamīd 'Abd al-Mun'im(

tamhīd li-Dirāsat 'ilm al-kalām. Dār al-Hānī, al-Qāhirah, 2013m.

al-Muftī. (Mullā Muḥammad Amīn Ibn Mullā Aḥmad aldhlyzy al-Kurdī(

al-Risālah al-Ḥamīdīyah fī bayān al-'aqā'id al-dīnīyah. ma'a Ḥāshiyat : al-Fawā'id al-tawḥīdīyah 'alá al-Risālah al-Ḥamīdīyah lil-Shaykh 'Abd al-Karīm al-mudarris. taḥqīq : 'Abd al-Ḥamīd Muḥammad Amīn al-Kurdī, Dār al-rayāḥīn, 'Ammān-al-Urdun, Bayrūt-Lubnān, Ṭ1, 1442h-2021m.

al-Hamadānī. (al-Qāḍī 'Abd al-Jabbār ibn Aḥmad al-Asadābādī(

sharḥ al-uṣūl al-khamsah. taḥqīq : 'Abd al-Karīm 'Uthmān, Maktabat Wahbah, al-Qāhirah, ṭ3, 1416h-1996m